Distribution: Restricted EB 2005/86/R.29/Rev.1 13 December 2005
Original: English البند 9(هـ)(iv) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2005

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

الجمهورية التونسية

من أجل

مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في ولاية سليانة – المرحلة الثانية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة المشروع iv

موجز القرض v

موجز المشروع vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الجمهورية التونسية 3

الجزء الثاني – المشروع 4

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 4

باء – الأهداف والنطاق 7

جيم – العناصر 7

دال – التكاليف والتمويل 9

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 12

واو – التنظيم والإدارة 12

زاي – المبررات الاقتصادية 14

حاء – المخاطر 14

طاء – الأثر البيئي 14

ياء – السمات الابتكارية 14

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 15

الجزء الرابع – التوصية 15

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 17

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**تمويل الصندوق السابق في الجمهورية التونسية**	**2**
الذيل الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع:	**الهيكل التنظيمي**	**9**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	دينار تونسي
1.00 دولار أمريكي	=	1.3 دينار تونسي
1.00 دينار تونسي	=	0.71 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة الجمهورية التونسية

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

الجمهورية التونسية

مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في ولاية سليانة – المرحلة الثانية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	الجمهورية التونسية
الوكالة المنفذة:	وزارة الفلاحة والموارد المائية
التكلفة الكلية للمشروع:	38.9 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	10.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 15.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة الاشاري الذي يحدده الصندوق سنويا
الجهات المشاركة في التمويل:	المرفق العالمي للبيئة
قيمة التمويل المشترك:	5 ملايين دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	16.2 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.2 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ تضم منطقة المشروع جميع مناطق الاستثمار في المرحلة الأولى من مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في ولاية سليانة، مع التوسع إلى مناطق أخرى تعتبر أكثر فقرا نسبيا. وسوف يغطي المشروع المناطق الجنوبية من الولاية بالإضافة إلى ثماني مناطق فرعية في الجزء الشمالي منها. وهو ما يعني أن مجموع سكان منطقة المشروع سيصل إلى 800 27 أسرة، ونحو 600 12 مزرعة. وستضم المجموعة التي يستهدفها المشروع الفئات التالية: (i) الأسر الفقيرة التي لا تملك أرضاً والتي تحتاج إلى المساعدة الاجتماعية من الحكومة لسد احتياجاتها الأساسية؛ (ii) الأسر الريفية التي تعتمد على عمل النساء في الزراعة وعمل الرجال الموسمي في الأعمال التي تتطلب مهارات بسيطة؛ (iii) الأسر التي تشعر بقدر أكبر نسبيا من الأمن الاقتصادي والتي تستطيع الحصول على حيازات وقطعان أكبر وإلى المزيد من فرص العمل التي تحتاج إلى قدر أكبر من المهارة. وأنشطة المشروع مصممة بحيث تفيد الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وتشجع التكامل الاقتصادي، والواقع أن زيادة القيمة المضافة للإنتاج بين الأسر المتوسطة الدخل من شأنها أن تحفز الطلب على الخدمات، وظهور أعمال تجارية جديدة وخلق فرص عمل بين الفئات ذات الدخل المنخفض.

لماذا هم فقراء؟ تصل نسبة الفقراء في منطقة المشروع إلى 30 في المائة. وعلى المستوى الجغرافي، يرتبط الفقر أساسا بصعوبة الحصول على الخدمات نتيجة العزلة المادية وتكاليف الاستثمار الباهظة اللازمة لاستعادة القدرة الإنتاجية للأرض التي تتعرض لدرجة من التآكل تتراوح بين المتوسطة والشديدة. ولذا نجد أن المناطق الجبلية الجنوبية من منطقة المشروع هي الأفقر نسبيا. ويرتبط مستوى الفقر الأسري أساساً بمصدر الدخل الذي يحصل عليه أفراد الأسرة من الأيدي العاملة، وقدرة هؤلاء الأفراد على الانتقال إلى فرص عمل أعلى أجراً وأكثر استقراراً. وتعتبر الأسر التي تعمل في أعمال موسمية تحتاج إلى مهارات بسيطة وتكون عرضة للمخاطر (بسبب الجفاف أو التغيير في اتجاهات الاستثمارات العامة، أو تحرير صناعة النسيج) أسراً فقيرة. وتتسم هذه الأسر أيضاً بارتفاع معدلات تسرب أبنائها من الدراسة بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية. كما تعاني الأسر الفقيرة التي تملك حيازات صغيرة من ضعف الإنتاجية، والاعتماد على الدعم الحكومي، وعلى الاستثمارات العامة في حصولها على فرص العمل المأجور. وتعيش فتيات الأسر الفقيرة بمعزل عن التيار الرئيسي للخدمات الإعلامية وخدمات التوعية والتدريب المهني.

ما الذي سيفعله المشروع لهم؟ بالتركيز على اعتماد سبل العيش المحلية على الدخول المتأتية من المزارع وخارجها، سيتبع المشروع نهجاً يعمل لتحسين الإنتاجية الزراعية ودعم تنمية الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وتيسير فرص دخول الشباب – لاسيما الإناث – إلى سوق العمل. ويقوم هذا النهج على أساس إنشاء آليات لمساعدة المجتمعات المحلية والقادة المحليين على السواء في التخطيط لأنشطة دؤوبة وموجهة تفضي إلى الاعتماد على الذات والى مبادرات للتنمية المحلية، والإشراف على مثل هذه الأنشطة. وفي هذا الإطار، ينتظر أن تستفيد فئة الأسر التي لا تملك أرضاً من خدمات البنية الأساسية التي سيقدمها المشروع ومن الدعم التقني الذي سيقدمه لإيجاد فرص عمل، أما فئة أصحاب الحيازات الصغيرة فسوف تستفيد من التدخلات التي تهدف إلى النهوض بالإنتاجية الزراعية والحفاظ على البيئة.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيكون النهج التشاركي في المشروع هو المدخل إلى توصيل خدماته. فالمشروع يمثل إدراكاً لضرورة إيجاد عملية للتشاور والتحكيم – على مستوى المجتمع المحلي – بشأن تخصيص موارد الميزانية لأغراض الحد من الفقر وتحسين خيارات التنمية المحلية. والمشاركة هنا هي الأساس في إحساس المجتمع المحلي بملكيته للاستثمارات في البيئة وفي الإنتاج، وتوجيه الأنشطة نحو الأسر الفقيرة، وخلق حوافز لتعبئة استثمارات المجتمع المحلي، وزيادة الاستثمارات العامة.

السمات الابتكارية. في سياق المشروعات التي يمولها الصندوق في الجمهورية التونسية، سيتضمن المشروع الجوانب الجديدة التالية: (i) زيادة الاستجابة للاهتمام بعمالة الشباب بالذات؛ (ii) زيادة الاهتمام بتحسين جودة الخدمات الاستشارية التجارية الحالية لدعم فرص العمل، وزيادة فرص الحصول على هذه الخدمات؛ (iii) التحول من الخدمات الإرشادية العامة إلى الخدمات الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة؛ (iv) مساعدة الإدارات الزراعية الإقليمية والحكومات المحلية في تبني نموذج للعمل يستجيب للنهج القائم على الطلب.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
الجمهورية التونسية
من أجل
مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في ولاية سليانة – المرحلة الثانية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية التونسية بما قيمته 10.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 15.5 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط عادية، للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في ولاية سليانة – المرحلة الثانية، ويكون أجل القرض 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، ويتحمل سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **الاقتصاد.** الجمهورية التونسية من البلدان ذات الدخل المتوسط، حيث يصل نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي إلى 100 2 دولار أمريكي. وقد تطورت تركيبة الاقتصاد الذي كان يعتمد على الزراعة واستخراج النفط والفوسفات وتنوعت في أعقاب الاستقلال عام 1956. حيث أصبحت الخدمات تشكل الآن نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة 28%، بينما تراجعت نسبة الزراعة إلى 12% فقط. وحالة الاقتصاد العام طيبة، فهناك مساع جادة لاحتواء عجز الميزانية والتوسع في تطبيق النظام الضريبي، مع تخفيض معدلات الضرائب ومكافحة التضخم في الوقت نفسه. وقد وصلت نسبة النمو الاقتصادي فيما بين عامي 1993 و2003 إلى 5%، بينما كان معدل نمو السكان 1.2% خلال نفس الفترة. وصاحب النمو الاقتصادي تدابير لضمان التوزيع العادل لفوائده، وهو ما أدى بدوره إلى الحد من الفقر. ويعيش نحو 35% من السكان في المناطق الريفية. وتتسم مستويات نمو معيشة سكان الريف بالجمود، حيث شهدت بعض المناطق المحرومة معدلات نمو سلبية.

2 - **السياسة الوطنية للتنمية الزراعية.** يعتمد اقتصاد المناطق الريفية الفقيرة نسبيا (وأغلبها يقع حول المحور الجنوبي الأوسط) على الزراعة، باعتبارها المصدر الرئيسي للعمالة ولكسب الرزق. ويشكل دعم الحكومة للقطاع الزراعي نحو 7% من الميزانية الوطنية، ويصل في قيمته إلى 3.7 مليار دولار أمريكي في الخطة الخمسية الحالية. وتركز الخطة الخمسية الحالية لتنمية القطاع الزراعي (2002–2006) على قدرة هذا القطاع التنافسية، تمهيدا لتحرير

[1] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

التجارة الكامل. ولكن الموارد التي خصصت لذلك لا تتناسب وهذا الطموح. فالاستثمارات العامة توجه أساساً نحو إدارة الموارد الطبيعية، مع التركيز على مكافحة تآكل التربة والتحكم في مصادر المياه. أما التدابير التي تسهل استخدام هذه الاستثمارات وسلامتها من الناحية الاقتصادية، فمازالت متخلفة. فالجهود المبذولة لإعادة بناء نظام الإرشاد الزراعي تتراجع، والسياسات التي تشجع منظمات المزارعين محدودة، والسعي إلى إعادة تنظيم سلاسل السلع ليس جاداً. فالاستثمارات الضخمة في البنية الأساسية والصناعات المعدنية، مع محدودية الاستثمارات في خلق قدرات إدارة على مستوى أصحاب الحيازات الصغيرة، تهدد قدرة هذا القطاع على المنافسة في المدى البعيد.

3 - ويكمن التحدي الذي يواجه الزراعة في المناطق الفقيرة من الجمهورية التونسية في إعادة التفكير والتخطيط لمستقبل الحيازات الصغيرة التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات والتي تشكل 53% من المزارع ولكنها لا تشغل سوى نسبة ضئيلة من المناطق المزروعة، والعمل على تطويرها. وتستهدف المبادرات الحالية لتجميع الأراضي صغار الحائزين في المناطق البعلية بغرض الحد من تفتيتها وتحويلها إلى قطع ذات مساحات تصلح معها الميكنة، ولكن هذه العملية تحتاج إلى وقت طويل وتكاليف باهظة. وتوصي التجارب التشاركية الأخيرة بأنه من الممكن الإسراع في هذه العملية والحد من تكاليفها.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - دعم الصندوق حتى تاريخه تسعة مشروعات في الجمهورية التونسية، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 290 مليون دولار أمريكي، ساهم فيها الصندوق بقروض بلغت في مجملها 114.7 مليون دولار أمريكي، أي 40 في المائة. وقد أغلقت ستة قروض منها، وما زال العمل يجري في ثلاثة مشروعات: (i) مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في ولاية سليانة[2] (الذي تعود فيه المبادرة إلى الصندوق، بقرض قيمته 11.3 مليون دولار أمريكي)؛ (ii) مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في ولاية زغوان (الذي تعود فيه المبادرة إلى الصندوق، بقرض قيمته 16.1 مليون دولار أمريكي)؛ (iii) برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي (الذي تعود فيه المبادرة إلى الصندوق، بقرض قيمته 18.7 مليون دولار أمريكي). وتشمل كل هذه التدخلات من جانب الصندوق أنشطة للتنمية الريفية المتكاملة، ومن بين أهدافها الرئيسية تحسين نظم الإنتاج الحيواني وإنتاج المحاصيل وصون الموارد الطبيعية وتحسينها (صون التربة والمياه، وتحسين المراعي والغابات ومشروعات الري الصغيرة) والائتمان الزراعي والبنية الأساسية الاجتماعية (وبالأخص الطرق الريفية ومياه الشرب). وجدير بالذكر أنه منذ أن دخلت الحكومة بخطة دعم تمويل المشروعات الريفية الصغيرة، انسحب الصندوق من قطاع التمويل الريفي تطبيقاً لسياسة الصندوق في التمويل الريفي.

5 - وصف تقييم البرنامج القطري الذي جرى عام 2003 نوعية الأشغال المادية واستهداف استثمارات المشروعات بأنها مرضية بشكل عام. فقد كانت استثمارات هذه المشروعات سليمة بشكل عام وأدت إلى مزيد من قدرة المزارعين على مواجهة الجفاف، كما قدمت خدمات في هذا المجال إلى النساء الريفيات للمساعدة في تمكينهن، ولو أن ذلك حدث بطريقة متحفظة. ومع ذلك فقد وصفت هذه المشروعات بالضعف في المسائل المتعلقة برأس المال البشري. وكان

[2] من المقرر إغلاق قرض المشروع في 30 يونيو/حزيران 2005. ولكن تم تمديد عمل وحدة إدارة المشروع إلى 30 يونيو/حزيران 2006.

ضمن النهج التشاركية نهجاً قطاعيا للاستثمار يعتمد على الطلب. كما أن المشروعات كانت معزولة بشكل عام عن بيئتها المؤسسية الأوسع، ولم تتعاون إلا بصورة محدودة مع غيرها من المعنيين بالتنمية المحلية.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الجمهورية التونسية

6 - **سياسة الجمهورية التونسية من أجل استئصال الفقر.** يواصل الفقر تراجعه في تونس، فبعد أن كانت نسبته 40% من السكان في الستينات، أصبح أقل من 4% عام 2000. وحدث الجزء الأكبر من هذا الانخفاض في الفترة الواقعة بين الستينات ومنتصف الثمانينات (كانت نسبة انتشار الفقر 11.2% عام 1985 و7.4% عام 1990). ويأتي هذا الانخفاض الكبير في معدلات الفقر نتيجة للجهود المتواصلة في الاتفاق الاجتماعي والآليات الفعالة لإعادة توزيع الدخل (التحويلات الفعالة والموجهة)، ثم أخيرا، الإجراءات المحددة لمصلحة سكان الريف. وهذه النتائج تشهد على القدرة على الإدارة الاقتصادية الجيدة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الثلاثة العريضة، وهي النمو والمساواة والاستقرار. ورغم ذلك، فإن هذا الأداء الرائع بشكل عام، يخفي وراءه تباينا كبيرا بين أحوال الريف وأحوال الحضر، بل وفي داخل المناطق الريفية نفسها، بين الأماكن الغنية بمواردها الطبيعية والأماكن الهشة ايكولوجيا. فالفقر في الجمهورية التونسية ظاهرة ريفية أساساً، حيث قد تصل نسبة الفقر بين سكان الريف إلى 13% من سكانه، أي ما يقرب من ثلاثة أمثال هذه النسبة على مستوى البلاد، وهي 4 في المائة. كما أن مستويات المعيشة ومدى انتشار الفقر يعتمدان أيضاً اعتمادا كبيرا على المكان، حيث يوجد تفاوت هائل بين الأماكن الغنية والساحلية في الشمال، وبين الأماكن الأقل تقدما وغير الساحلية في الجنوب. وفي عام 1996، وضعت الحكومة استراتيجية للحد من الفقر، كان من بين أهدافها زيادة مستويات الدخل في الريف، وخلق فرص عمل، وضمان التنمية المستدامة للموارد الطبيعية، وتوجيه الاستثمارات العامة إلى المناطق التي يشتد فيها الفقر. وتدخل الجمهورية التونسية ضمن البلدان التي أعلنت أنها ستحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

7 - **أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر.** أهم الجهات المانحة التي تساند التنمية الريفية في الجمهورية التونسية هي: مصرف التنمية الأفريقي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وألمانيا وفرنسا واليابان، ويعمل الصندوق في تعاون وثيق مع بعض هذه الجهات المالية المانحة، عن طريق التمويل المشترك والتعاون في الأساليب التشاركية مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وتتكامل المساعدات الخارجية بصورة جيدة مع الاستراتيجيات القطاعية وشبه القطاعية طويلة الأجل في الجمهورية التونسية. ونظرا للتركيز في السنوات العشر الأخيرة على إدارة الموارد الطبيعية والحد من التباين الموجود بين الأقاليم، فقد اتجهت مشروعات المساعدات الخارجية نحو الاستثمار في البنى الأساسية، وصون التربة والمياه، والتحكم في مصادر المياه، وبدرجة أقل إلى خدمات الائتمان والمشورة التقنية. كما شاركت الجهات المانحة في وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر. ومع زيادة الاتجاه نحو تحرير التجارة، أصبحت المساعدات الخارجية تتجه نحو إقامة بيئة مواتية لزراعة قادرة على المنافسة (خصخصة خدمات الإرشاد الزراعي، وتعزيز منظمات المزارعين وجماعات المهنيين، وإصلاح نظم حيازة الأراضي).

8 - **استراتيجية الصندوق في الجمهورية التونسية.** تتكون الأهداف الاستراتيجية لعمليات الصندوق في الجمهورية التونسية من: (i) ضمان مستويات مرتفعة من المشاركة بين المستفيدين؛ (ii) كفالة التوازن بين الجنسين؛ (iii) إيجاد

خدمات للتمويل الريفي وتعزيز مثل هذه الخدمات؛ (iv) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وقد أكد تقييم البرنامج القطري هذه التوجهات الاستراتيجية من جديد، وأدخل تعديلات نوعية على طرائق تنفيذ البرنامج بتركيزه على: (i) توسيع محور الاستثمار من الزراعة وحدها إلى الفرص الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية، حيث لوحظ أن أشد الأسر فقرا، تعيش في أغلب الأحيان على الأعمال الزراعية وغير الزراعية معاً؛ (ii) استخدام موارد الصندوق في تجربة نُهج جديدة بدلا من تمويل أنشطة الاستثمارات العامة المعتادة؛ (iii) الاستفادة من الدروس المستقاة من تنفيذ المشروع في الدخول في حوار السياسات مع الحكومة. ويتناول المشروع الحالي عدداً من التعديلات النوعية التي أوصى بها تقييم البرنامج القطري، وسوف يجري تحديث الاستراتيجية القطرية للجمهورية التونسية في عام 2006.

9 - **الأساس المنطقي للمشروع.** بدأت المرحلة الأولى من مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في ولاية سليانة في عام 1997، كجزء من الاستراتيجية الوطنية لإدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة تآكل التربة، والحد من التباين الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد انتهى العمل في هذا المشروع في شهر يونيو/حزيران 2005، بعد أن حقق كل أهدافه المادية. وقد أثنى التقييم المرحلي الذي قام به مكتب التقييم في عام 2004 على هذا المشروع لسلامة أنشطته، والمستوى المرتفع للكفاءة التقنية، والنهج الابتكاري للبحوث التطبيقية والإدارة التعاونية للغابات، وتحسين العلاقة بين الخدمات التقنية الزراعية والسكان الزراعيين. وصنف التقييم المرحلي أثر المشروع على أنه ملموس في زيادة الأصول المادية للولاية (البنية الأساسية التي حسَّنت فرص حصول الأسر على المياه الصالحة للشرب، وتيسير تنقل هذه الأسر بفضل توسيع شبكة الطرق) وأصول أراضي أصحاب الحيازات الصغيرة (بمكافحة تآكل التربة والتوسع في الزراعة المروية). كما صنف التقييم أثر المشروع على رأس المال الاقتصادي والبشري للفتيات بأنه كان ملموساً هو الآخر حيث كان المشروع رائداً في إتاحة الفرصة للنساء الريفيات اللواتي يعشن في مناطق معزولة إلى حد ما في ولاية سليانة للحصول على تدريب مهني ودعم تقني لإدارة المشروعات الصغيرة، وتيسير فرص حصول النساء على الائتمان. ولكن التقييم المرحلي أشار إلى عدم تنفيذ المشروع بصورة كافية للنهج التشاركي والمتكامل للتنمية، وهو النهج الذي كان مفروضا أن يكون أهم عنصر ابتكاري في المشروع. فقد بين التقييم المرحلي أنه رغم ما كان للمشروع من أثر على الأصول المادية للفقراء، فإن أثره على الدخل سوف يحتاج إلى ما بين خمس وعشر سنوات ليظهر، مع افتراض حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على دعم مناسب.

10 - ولهذه الأسباب، أوصى التقييم المرحلي بتمديد المشروع لمرحلة ثانية من أجل تعزيز نتائجه، وتعميق أثره. وستتبع المرحلة الثانية من المشروع نهجاً ذا شعبتين، بتعظيم القيمة المضافة إلى الإنتاج الزراعي وغير الزراعي، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

11 - **منطقة المشروع.** سيغطي المشروع نفس المناطق التي استهدفتها المرحلة الأولى، وذلك بهدف تجميع هذه المناطق في مساحة واحدة، كما سيتوسع لتغطية مناطق فقيرة أخرى في الولاية. وقد أسفر تحليل الفقر من حيث فرص الحصول على الخدمات، والنسبة المئوية للحيازات الصغيرة، ودرجة تآكل التربة، ومعدل البطالة، إلى تحديد 54 عمادة

سينفذ فيها المشروع. ويبلغ مجموع سكان منطقة المشروع 800 27 أسرة. ويمثل الريفيون نسبة 80% تقريبا من هؤلاء السكان. وهناك نحو 600 12 وحدة زراعية.

12 - من أهم معالم منطقة المشروع تعرضها الشديد لتآكل التربة (60% من منطقة المشروع عرضة للتآكل الذي يتراوح في درجته بين الشديد أو المتوسط)، وقلة المدخلات، وانخفاض الإنتاج الزراعي الذي مازال يقوم على زراعة الكفاف، وعدم المساواة الواضح في فرص الحصول على الأراضي (حيث يملك 8% من المزارعين أكثر من 50% من مساحات الأراضي، بينما يملك 62% من أصحاب الأراضي حيازات تقل عن عشرة هكتارات لكل منها). ويأتي دخل الحيازات الصغيرة الموجودة في منطقة المشروع من عدة مصادر مثل الزراعة والعمل الموسمي الذي يمكن العثور عليه في المنطقة أو في المدن المجاورة، أو المدن الساحلية الكبيرة. ومن السمات الأخرى المميزة لمنطقة المشروع معدل النمو الديموغرافي السلبي (-0.5% سنويا) بسبب الهجرة إلى المناطق الحضرية، وهو ما يكشف عن وجود اتجاه نحو تراجع أعداد سكان المناطق الريفية. وتساند الحكومة تحسين ظروف المعيشة في تلك المنطقة بالاستثمار في البنى الأساسية العامة، وتوفير المساكن والمساعدات المالية للأسر المحتاجة، وتمويل الأشغال العامة على أساس موسمي من أجل دعم فرص حصول الأسر الفقيرة على عمل مأجور.

13 - ورغم المعوقات المادية والاقتصادية في ولاية سليانة، فإنها تملك من الأصول ما يمكن أن يدعم تنمية الاقتصاد المحلي ويحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية. فتحليل العرض والطلب على عدد من السلع الزراعية وغير الزراعية يكشف عن أن تنمية الاقتصاد المحلي تعتمد أساساً على قطاعي الزراعة والمواد الخام. كما أن هناك تأكيدا على وجود فرص للعمل والكسب في خدمة قطاع الزراعة (مثل إنتاج البذور ومعالجتها، وخدمات صحة النبات)، والصناعات الزراعية (كالتخزين والتجهيز، الخ). ونظراً لوجود نظام مالي متطور، فإن المشروع سيركز على دعم خلق فرص عمل، بتحسين نوعية الخدمات الاستشارية التي تقدم إلى المشروعات التجارية وتحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات إلى المناطق الريفية.

14 - هناك ثلاث منظمات إقليمية تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، وهي: المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، وهي المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ الاستثمارات الزراعية الأساسية، والترخيص للمزارعين بالحصول على الدعم، وتقييم طلبات الحصول على قروض؛ والمكتب الجهوي للتشغيل والعمل المستقل، الذي يوفر التدريب المهني ودعم تنمية المشروعات الصغيرة، والدعم التقني للشباب من أصحاب المشروعات الصغيرة، ومكتب تنمية المناطق الشمالية الغربية، وهو وكالة حكومية مسؤولة عن تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في ولاية سليانة، ومساعدة المستثمرين في الحصول على الحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار فيما يتعلق بالمناطق الريفية المحرومة.

15 - **المجموعة المستهدفة.** كشفت الإجراءات التشاركية لرسم خريطة للفقر عن أن سكان منطقة المشروع يعانون من الفقر الشديد والتعرض للمخاطر. فنسبة انتشار المجموعات الأكثر فقرا قد تصل إلى 30 في المائة. ومعدلات البطالة في الولاية تصل إلى 18% (30% منهم من النساء). ويرى أفراد الأسرة أن تعرضهم للمخاطر يصل إلى معدلات مرتفعة. ويتم التمييز بين المجموعات الفقيرة على أساس عدد أفراد الأسرة العاملين، وحجم الأسرة نفسها، وعدد الحيوانات التي تملكها، ومصادر دخلها، وتسجيلها في برامج الرعاية الاجتماعية. وقد تم بالفعل تحديد ثلاث مجموعات، هي: الأسر الفقيرة، والأسر الأقل فقراً والأقل عرضة للمخاطر، والأسر مستقرة الحالة. ورغم أن الفقر

سيُصنف داخل كل مجتمع محلي يدخل ضمن المشروع بتحديد الفقر والثروة بطريقة تشاركية، وتصف الفقرات التالية استراتيجية المعيشة المحلية واستجابة المشروع لها. وقد صممت الدراسة الأساسية بحيث تحدد مستوى الدخل والإنفاق لهذه المجموعات.

16 - **الأسر الفقيرة.** وهي الأسر التي لا تملك الوسائل التي تضمن لها احتياجاتها الغذائية الأساسية. وهي تفتقر إلى الأصول وإلى فرصة العمل، ولديها أطفال تعولهم، ومصروفات كبيرة (مثل مصروفات المدارس لأبنائها، وفواتير الرعاية الصحية، الخ). ولا يتوافر لرب الأسرة مصدر دخل مستقل لأسباب صحية أو غيرها من أسباب العجز. وتعتمد هذه الأسر في معيشتها على المساعدات التي تحصل عليها من الدولة التي تعطيهم مبالغ نقدية، وتساعدهم في دخول المدارس، وتجديد مساكنهم، والحصول على تدريب مهني، مع برنامج خاص لإقراض الشباب. ومن الناحية الجغرافية، تعيش هذه الأسر على أطراف الغابات الحكومية وفي ضواحي المراكز الحضرية. وأشد الأسر فقرا في هذه الفئة هي الأسر المقيدة في قوائم الانتظار حتى يتم فحص طلباتها وإدراجها في برنامج الرعاية الاجتماعية. وتمثل هذه الأسر نسبة 30% من سكان منطقة المشروع.

17 - **الأسر الأقل فقرا مع بقائها عرضة للمخاطر.** وهي الأسر الأوفر حظاً من الفئة السابقة من حيث الأصول المادية (تملك ما بين 5 و10 هكتارات من الأراضي البعلية وهكتار أو اثنين من الأراضي المروية، وعددا من الأغنام يصل إلى عشر) بالإضافة إلى الرأسمال البشري (عدة أفراد قادرين على العمل). ومع صغر مساحة مزارعهم وقلة عدد قطعانهم، فإن العمل الزراعي لا يحتاج منهم إلى وقت طويل، ويترك عادةً للنساء، بينما يبحث الرجال عن فرصة عمل موسمية في منطقة المشروع أو يرحلون إلى المراكز الحضرية. ويذهب أغلب الدخل الذي يأتي من الأنشطة غير الزراعية في تدبير القوت والتكاليف المدرسية. ويستثمر ما يتبقي من مال – إن وجد – في الزراعة (شراء المدخلات، والأعلاف، الخ) ويسمح الإنتاج الزراعي لهذه الأسر بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية إلى حد ما، وتحسين وضع الأسرة، وحالات الزواج، وتسديد القروض غير الرسمية. وجدير بالذكر أن المنتجات الحرجية تمثل دخلا كبيراً من حين إلى آخر للنساء والشباب، وبالنسبة للأسر التي تملك أراض مروية، فإن قدراتها المالية المحدودة تعني إنتاجية محدودة، وبالتالي فإن الزراعة المروية تشكل عبئا ماليا، بدلا من أن تكون مصدرا لتحسين الدخل. وتمثل هذه الفئة من الأسر 50% من مجموع سكان منطقة المشروع.

18 - **الأسر مستقرة الحالة.** وهي الأسر التي تملك أصولاً مادية أكبر، حيث تملك ما يصل إلى 20 هكتاراً من الأراضي البعلية أو 3–4 هكتارات من الأراضي المروية، بالإضافة إلى عدد كبير من الحيوانات. كما أنها تعتمد على الدخل غير الزراعي الذي يأتيها من أعمال تتقاضى عنها أجورا مرتفعة أو من أعمال مضمونة، مثل العمل في التجارة أو في الخدمة المدنية. ويمارس أفرادها شكلا من الزراعة أكثر توجها نحو السوق، كما أنهم يظهرون – بشكل عام – كفاءة أفضل في استخدام الموارد (أي المياه في الزراعة المروية) وإنتاجية أعلى. وهم يندمجون في قنوات السوق بصورة أفضل، ولديهم فرص أسهل في الحصول على القروض والاستثمارات المدعومة. وهم يبقون على توازن دقيق بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني تلافيا لتقلبات المناخ وأسعار السوق. وتستخدم عائدات الزراعة عادة في تسديد التكاليف المدرسية، وتحسين حالة المساكن، وزيادة أعداد القطيع. ويمارس أرباب هذه الأسر أيضا بعض المهام السياسية والاجتماعية (مثل تمثيل الأحزاب الجهوية، ورئاسة المنظمات الزراعية، الخ). وعموما، فإن هذه الفئة من الأسر تشكل 20% من مجموع السكان المحليين في منطقة المشروع.

19 - **الاستهداف.** تتبع تجربة المشروع من الحاجة إلى إقامة تكامل اقتصادي في سليانة من أجل تنشيط المبادرة المحلية ودفع نمو الاقتصاد المحلي. ومن هنا صممت أنشطة المشروع بحيث تتسق مع ظروف المعيشة المحلية وبناء قدرات الفقراء من أجل المشاركة في التنمية، ومن المتوقع أن تستفيد فئة الفقراء الأولى (الأسر الفقيرة) من أنشطة دعم فرص العمل التي يقترحها المشروع، ومن زيادة أجر العامل في الأنشطة الزراعية نتيجة زيادة الإنتاجية بين الأسر التي تملك حيازات صغيرة، ومن فرص الحصول على دخل بعد تحسين إدارة الموارد الحرجية، أما الفئتان الثانية والثالثة من الفئات الاجتماعية الاقتصادية (الأسر الأقل فقرا والأقل عرضة للمخاطر، والأسر مستقرة الحالة) فمن الأرجح أن تستفيد من تدخلات المشروع في قطاع الإنتاج، وبالأخص تنمية الأراضي والخدمات الاستشارية الزراعية. والأرجح أن تستفيد جميع الفئات الثلاث من تحسين البنية الأساسية.

20 - وسيتم الترويج لمشاركة المجتمعات المحلية والأسر الفقيرة من خلال إعطاء الأولوية في الدخول في المشروع للعمادات الأكثر فقرا واستخدام تحليل الفقر على أساس المجتمعات المحلية وتحديد المستفيدين في تخصيص موارد المشروع للأسر التي تستحقها. ومعايير اختيار العمادات هي: مدى انتشار أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والأسر المدرجة في برنامج الرعاية الاجتماعية أو تلك التي تنتظر إدراجها في هذا البرنامج، ودرجة تآكل التربة التي تتراوح بين الشديدة والمتوسطة، والمناطق الحرجية الأكثر استدامة، ووجود برامج للتنمية الوطنية، ومعدلات قيد البنات في المدارس الثانوية. وهذه البيانات متوافرة في كل عمادة، وهو ما من شأنه أن يسمح للمعنيين المحليين بأن يضعوا التسلسل المناسب لضم العمادات الأربع والخمسين إلى المشروع. وسوف يتعين على العمادات المختارة أن تحافظ على التوازن بين مناطق المشروع السابقة وبين مناطق التوسع. أما داخل المجتمعات المحلية، فإن تحديد الأسر المستفيدة سيعتمد على تحليل الفقر ومعايير الأهلية لمختلف الخدمات التي يقدمها المشروع. وضمانا لتشجيع حصول النساء على الخدمات الاستشارية التجارية، يقترح تخصيص 40% من هذه الخدمات لأعداد النساء المدرجات في برامج التدريب المهني أو اللواتي يحصلن على دعم تقني لإدارة المشروعات الفردية الصغيرة.

باء – الأهداف والنطاق

21 - يهدف المشروع إلى تحسين دخل سكان الريف في ولاية سليانة وظروف معيشتهم بطريقة مستدامة. وتحقيقاً لذلك، فإن الأهداف المحددة للمشروع هي: (i) إشراك المجتمعات المحلية في عملية التنمية المحلية التي تستطيع تحفيز مبادرتهم واستثماراتهم في الزراعة والإنتاج الحيواني، وصون التربة والمياه؛ (ii) زيادة وتنويع فرص العمل والاستثمار في المناطق الريفية أمام الشباب والنساء على السواء، والمساهمة في تنمية الروابط الاقتصادية المستدامة؛ (iii) تنمية القدرات المؤسسية للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في الأخذ في التنمية المحلية بنهج متكامل وتشاركي وعادل يراعي التمايز بين الجنسين؛ (iv) ضمان أخذ أصحاب الشأن الإقليميين وصناع القرار الوطنيين بمبادئ الإدارة المستدامة للأراضي.

جيم – العناصر

22 - يقوم المشروع على أربعة عناصر. (i) التنمية المحلية المتكاملة؛ (ii) دعم المشروعات الفردية الصغيرة والاستثمارات؛ (iii) تعزيز المؤسسات؛ (iv) الإدارة المستدامة للأراضي.

23 - **التنمية المحلية المتكاملة.** سيقوم المشروع بموجب هذا العنصر، بدعم المجتمعات المحلية في قيامها بعملية التخطيط التشاركي التي ستمكنها من تحديد المبادرات التي لها أولويتها في تحسين الظروف المعيشية المحلية، وبتمويل الاستثمارات التي تدخل ضمن هدف تحقيق القيمة المضافة في الإنتاج الزراعي وخلق فرص عمل في القطاعين الزراعي وغير الزراعي. وسوف تشكل لجنة لتنمية العمادة تمثل ائتلافاً لأصحاب الشأن تتولى تنظيم عملية التشاور مع المجتمع المحلي وعمليات التشخيص والتخطيط التشاركية. وستضم هذه اللجنة ممثلين عن الإدارات المحلية وعن المنظمات الحالية القائمة على المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى ممثلين منتخبين عن أهم المجموعات الاجتماعية – الاقتصادية، مثل جماعة مزارعي المناطق البعلية، ومجموعات النساء والشباب. وينبغي أن تكون إحدى نتائج العملية التشاركية، الخروج بصياغة خطط للتنمية المحلية، يمكن أن تتحول حينئذ إلى برامج سنوية يمولها المشروع وتشرف عليها لجنة تنمية العمادة والمشروع. وضماناً للتآزر بين هذه المبادرات والبرامج العادية للحكومة، ستخضع خطط التنمية المحلية والبرامج السنوية على المستوى الجهوي لعملية مراجعة على المستويات الإدارية الأعلى في مواقعها، ثم على مستوى الولاية.

24 - من بين مبادرات التنمية المحلية الجديرة بالتمويل من هذا المشروع: الطرق الريفية الفرعية، ومشروعات مياه الشرب، وصون التربة والمياه، وإصلاح وإنشاء مشروعات الري الصغيرة، والخدمات الزراعية الاستشارية، وإدارة المراعي والغابات، وزراعة البساتين، والبحوث التطبيقية، والقائمة ليست نهائية، ويمكن التوسع فيها لتشمل مبادرات جديدة تدخل ضمن مهام الوكالات المنفذة للمشروع، وهي: المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، والمكتب الجهوي للتشغيل والعمل المستقل، ومكتب تنمية المناطق الشمالية الغربية، وتتسق مع أهداف المشروع.

25 - وستتلقى لجنة تنمية العمادة دعما في وضعها لمعايير شفافة وعادلة لفحص المبادرات المحلية والمحافظة عليها، ضمانا لجدواها وتحقيقا للفعالية التكاليفية والوصول إلى النساء والفقراء. كما ستكون هذه اللجنة مسؤولة عن مراقبة عملية التخطيط كل ستة أشهر. ومن المنتظر أن يكون هناك برنامجاً لبناء قدرات لجان تنمية العمادات، يشمل مبادئ التنمية التشاركية وتحليل التمايز بين الجنسين في إطار التنمية المحلية والإدارة المستدامة للأراضي.

26 - **دعم المشروعات الفردية الصغيرة والاستثمارات.** يهدف هذا العنصر إلى تحسين فرص حصول الشبان والفتيات على عمل، عن طريق تشجيع الأعمال التجارية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعبئة الاستثمارات الخاصة. وتغطي الأنشطة الداخلة في هذا العنصر: (i) المساعدة التقنية في مجالات المحاسبة، وإدارة الأعمال التجارية، وتحليل الأسواق بالنسبة للأعمال التجارية القائمة من أجل تحسين إنتاجيتها وسلامتها من الناحية الاقتصادية؛ (ii) المساعدة التقنية في إقامة أعمال تجارية جديدة، بما في ذلك إجراء دراسات جدوى، وتوفير التدريب المهني وتسهيل الحصول على قروض؛ (iii) أعمال التسويق لترويج الولاية أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب؛ (iv) عمل دراسات عن السوق لسلاسل سلع مختارة؛ (v) إحياء الحرف اليدوية والمراكز التجارية الصغيرة لتيسير الوصول إليها والارتفاع بمكانتها أمام زبائنها المحتملين وارتباطاتها مع الأسواق المحلية أو الوطنية. وقد كشف تحليل للعرض والطلب في ولاية سليانة عن أن هناك فرصاً لنمو أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة إذا استثمروا في الزراعة (خدمات الصحة النباتية وتوزيع المدخلات، والصناعات الزراعية أيضاً). وهناك فرصة كذلك لمجموعة من المشروعات الصغيرة الأخرى، وبالأخص فيما يتعلق بالمواد الخام (مثل الرخام ومواد البناء، الخ). وسيتولى المكتب الجهوي للتشغيل والعمل المستقل إدارة الأنشطة المتعلقة بتنمية المشروعات الفردية الصغيرة وخلق

فرص عمل. أما أنشطة الترويج الموجهة نحو المستثمرين في القطاع الخاص فسوف يتولاها مكتب تنمية المناطق الشمالية الغربية.

27 - **تعزيز المؤسسات.** يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الوكالة المنفذة الرائدة، وهي المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية على التحول من نمط التدخل القطاعي والمعتمد على العرض، إلى تدخل يعتمد على الطلب ونمط تشغيلي متكامل. وسعيا وراء تحقيق ذلك، سوف يدعم المشروع بناء القدرات في المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتزويدها بالمعدات، والتدريب، وتيسير قدرتها على الحركة وتعيين موظفين فنيين في مجال الأشغال المدنية ومكافحة تآكل التربة لإدارة هذين المجالين اللذين يشتد الطلب عليهما، وتشكيل وحدة لإدارة المشروع. وسيجري التدريب على طرق التخطيط والبرمجة التشاركية والمتكاملة والتي تراعي التمايز بين الجنسين وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. وسوف تشكل وحدة إدارة المشروع، التي تعرف أيضا باسم الوحدة المحلية للتخطيط والتنسيق، في إطار المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بموجب القانون الساري، وسوف تساعد المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في وضع الآليات المناسبة لتخطيط وتنفيذ استجابة متكاملة لاحتياجات القطاع الزراعي وإمكانياته.

28 - **الإدارة المستدامة للأراضي.** يهدف هذا العنصر إلى تعزيز التنسيق الشامل بين جميع أصحاب الشأن المعنيين على المستويين المحلي والجهوي ضماناً لإدراج الإدارة المستدامة للأراضي في خططهم الإنمائية. وسيوفر هذا العنصر المساعدة التقنية لإدراج مفهوم الإدارة المستدامة للأراضي في وضـــع وتنفيذ خطة التنمية الجهوية الحادية عشرة (2007–2012). كما سيدعم هذا العنصر وضع نظام شامل لصنع القرار والرصد فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي، إلى جانب آلية فعالة لاقتسام المعرفة بين المجتمعات المحلية والولايات والحكومة عن أفضل طرق إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوجيه الاستثمارات في صون التربة والمياه والمحافظة على هذه الاستثمارات.

دال – التكاليف والتمويل

29 - تقدر الفترة الكلية اللازمة للمشروع بنحو ست سنوات. وتقدر التكاليف الكلية بنحو 38.9 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية. وتمثل التكاليف الاستثمارية 94% من مجموع التكاليف. ويلخص الجدول 1 تكاليف المشروع بحسب عناصره بينما يعرض الجدول 2 خطة التمويل. وسيمول المشروع بقرض من الصندوق قيمته 15.5 مليون دولار أمريكي. وسيغطي قرض الصندوق 42% من تكاليف عنصر التنمية المحلية المتكاملة، و56% من تكاليف دعم المشروعات الفردية الصغيرة والاستثمار، و24% من تكاليف عنصر تعزيز المؤسسات. وقد ضمنت الحكومة مرحلة أولى من التحويل من مرفق البيئة العالمي. وقد تم الحصول على الأموال اللازمة لوضع اللمسات الأخيرة في تصميم الأنشطة التي ستمول من مرفق البيئة العالمي، بناء على شروط المرفق، وما أن تتم الموافقة على المرحلة الثانية حتى تبلغ قيمة التحويل المشترك هذه 5 ملايين دولار أمريكي. ويصل إجمالي المبلغ الذي ستساهم به الحكومة 16.2 مليون دولار أمريكي (42% من مجموع التكاليف)، وهو عبارة عن 6.7 مليون دولار أمريكي في شكل موارد من الميزانية مخصصة للمشروع بالذات وتغطي جميع تكاليف التشغيل وجزءا من الاستثمارات، ويدخل ضمن ذلك مبلغ 9.5 مليون دولار أمريكي؛ وتشمل المساهمة النظيرة المذكورة أعلاه إعفاء من الضرائب والرسوم بمبلغ 5.5 مليون دولار أمريكي. وتقدر مساهمة المستفيدين النقدية والعينية بنحو 2.2 مليون دولار أمريكي، تعادل 6% من مجموع تكاليف المشروع.

الجدول 1: موجز تكاليف المشروع[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – التنمية المحلية المتكاملة	23.1	4.5	27.5	16	82
باء – دعم المشروعات الفردية الصغيرة والاستثمار	1.5	0.6	2.1	30	6
جيم – تعزيز المؤسسات	2.2	0.3	2.5	13	8
دال – الإدارة المستدامة للأراضي		1.2	1.2	100	100
مجموع التكاليف الأساسية	**26.7**	**6.7**	**33.4**	**20**	**100**
الطوارئ المادية	1.2	0.3	1.5	22	5
الطوارئ السعرية	3.5	0.4	3.9	11	12
التكاليف الكلية للمشروع	**31.5**	**7.4**	**38.9**	**19**	**117**

أ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		المرفق العالمي للبيئة		الحكومة						المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
					برنامج إدارة الموارد الطبيعية والبيئية		صناديق الدعم الوطني الأخرى		الميزانية								
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – التنمية المحلية المتكاملة	13 422	42	3 069	10	5 547	17	3 398	11	4 598	14	2 162	7	32 196	83	4 993	22 604	4 598
باء – دعم المشروعات الفردية الصغيرة والاستثمار	1 355	56	105	4			568	23		16			2 418	6	699	1 329	390
جيم – تعزيز المؤسسات	713	24	445	15					1 766	60			2 924	7	354	2 052	518
دال – الإدارة المستدامة للأراضي			1 405	100									1 405	4	1 405		
المجموع	**15 490**	**40**	**5 024**	**13**	**5 547**	**14**	**3 966**	**10**	**6 754**	**17**	**2 162**	**6**	**38 943**	**100**	**7 452**	**25 985**	**5 506**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

30 - **التوريد.** ستخضع عقود توريد السلع والمركبات التي تقدر قيمتها بـــ 600 000 دينار تونسي (ما يعادل 460 000 دولار أمريكي) أو أكثر وكذلك الأشغال المدنية التي تقدر قيمتها بـــ 2 000 000 دينار تونسي (ما يعادل 1 500 000 دولار أمريكي) أو أكثر للمناقصات التنافسية الدولية. أما العقود التي تقل قيمتها عن 600 000 دينار تونسي (ما يعادل 460 000 دولار أمريكي) للسلع والمركبات أو أقل من 2 000 000 دينار تونسي (ما يعادل 1 500 000 دولار أمريكي) للأشغال المدنية ولكنها تزيد عن 30 000 دينار تونسي (ما يعادل 23 000 دولار أمريكي) فسيتم منحها من خلال المناقصات التنافسية المحلية وفقاً لإجراءات يرتضيها الصندوق. وسيتم منح العقود التي تقدر قيمتها بحدود 30 000 دينار تونسي (ما يعادل 23 000 دولار أمريكي) أو أقل على أساس الحصول على ثلاثة عروض باستثناء عقود الأشغال المدنية مع المقاولين المحليين الصغار والتي يمكن منحها من خلال التسوق المحلي حتى مبلغ 50 000 دينار تونسي (ما يعادل 40 000 دولار أمريكي). وستخضع عقود الخدمات الاستشارية والعقود مع المنظمات غير الحكومية إلى المناقصات التنافسية المحلية وفقاً للإجراءات التي يقبلها الصندوق. وستمنح العقود مع الشركة العامة للغاز والكهرباء من خلال التعاقد المباشر بما يتفق مع الإجراءات التي يقبلها الصندوق. وبالنسبة لأعمال إدارة الموارد الطبيعية بمشاركة المجتمع المحلي فيمكن منحها من خلال إجراءات مبسطة للتوريد يقبلها الصندوق.

31 - **الصرف.** سيتم الصرف من حساب القرض بناء على تقديم جميع المستندات الموثقة التي يرتضيها الصندوق، أو يتقدم كشوف معتمدة بالصرف تتعلق بالمبالغ والمصروفات، كما يحددها الصندوق من وقت إلى آخر وتحتفظ المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالمستندات التي تبرر الاتفاق بناء على كشوف الاتفاق، وتجعلها متاحة للتفتيش من جانب بعثات الإشراف والمراجعين الخارجيين.

32 - **الحساب الخاص.** تفتح الحكومة حسابا خاصا بالعملات الأجنبية باسم المشروع في البنك المركزي لتونس. وعند بدء نفاذ مفعول القرض يقوم الصندوق بإيداع مبلغ أولي قيمته 1.5 مليون يورو، يعادل مصروفات الأشهر الستة الأولى من مصروفات المشروع، وسوف يستخدم الحساب الخاص في تمويل نصيب الصندوق في النفقات المستحقة عليه، وسوف يتم تجديد هذا الحساب طبقا للإجراءات المتبعة في الصندوق.

33 - **الحسابات ومراجعتها.** ستحتفظ المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية والوكالات المنفذة الأخرى بحسابات وسجلات مالية منفصلة لأنشطة المشروع. مطابقة للترتيبات والإجراءات المتبعة في الحكومة والتي يرتضيها الصندوق. وسترفع الحسابات البرنامجية المجمعة التي تعدها وحدة إدارة المشروع إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية. وستتم مراجعة حسابات المشروع سنويا بمعرفة مراجع يرتضيه الصندوق وسترفع الحسابات المراجعة وتقارير المراجعة المتعلقة بها، بما في ذلك البيان الخاص بكفاءة النظم المحاسبية للوكالة المنفذة والمراجعة الداخلية والرأي المستقل عن كشوف الإنفاق، وعمليات الحساب الخاص، إلى الصندوق في موعد لا يتعدى ستة أشهر من انتهاء كل سنة مالية.

واو – التنظيم والإدارة

34 - **الوضع التنظيمي.** ستتولى وحدة محلية للتخطيط والتنسيق تنفيذ مسؤوليات إدارة المشروع. وستنشأ هذه الوحدة كجزء من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وترفع تقاريرها إلى مديرها؛ وأما موظفوها فسيتم تعيينهم أو ندبهم طبقاً

للقوانين القائمة والمقبولة من الصندوق. وسيتم اختيار الوحدة على أسس تنافسية، وستضم منسقا، ووحدة للرصد والتقييم، ووحدة البرمجة المسؤولة عن تسهيل النهج التشاركي ونهج المجتمع المحلي، إلى جانب الوحدة المالية والإدارة. أما الإشراف العام فسوف يوكل إلى لجنة تنسيق وطنية ترأسها وزارة الفلاحة والموارد المائية. وستتكون هذه اللجنة الأخيرة من ممثلين عن وزارة التنمية والتعاون الدولي، ووزارة المالية، ومصرف تونس المركزي، ومكتب تنمية المرأة التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية، والممثلية الوطنية للمكتب الجهوي للتشغيل والعمل المستقل، ومكتب تنمية المنطقة الشمالية الغربية، والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية. وستقوم المديرية العامة للتمويل والاستثمارات والمنظمات المهنية التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية بدور مقرر اللجنة. وستوكل مهمة الإشراف على المستوى الإقليمي إلى مجلس التنمية الجهوي القائم، والذي يضم جميع الوكالات الحكومية وأهم المنظمات المهنية في الولاية.

35 - **آليات التنفيذ.** ستتولى لجنة تنمية العمادة تيسير العملية التشاركية على مستوى المجتمع المحلي، بحيث تضمن المشاركة العادلة التي تراعي التمايز بين الجنسين في أنشطة خطط التنمية المحلية والإشراف على تنفيذ هذه الأنشطة. وستتولى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تقديم الخبرة التقنية اللازمة لفحص الاستثمارات المقترحة والموافقة عليها والإشراف على تنفيذها، إذا طلب منها ذلك. أما بالنسبة للأنشطة الإنتاجية وتلك الخاصة بالبنية الأساسية فسيتم التعاقد عليها مع أصحاب المشروعات المحلية الصغيرة ومع المنظمات غير الحكومية والشراكات الخاصة كلما أمكن. وسيوفر المكتب الجهوي للتشغيل والعمل المستقل خدماته المعتادة في مجال توفير عرض العمل ودعم المشروعات الفردية الصغيرة إلى مناطق المشروع وسيكون مكتب تنمية المنطقة الشمالية الغربية مسؤولا عن مختلف الدراسات المواضيعية وأعمال الترويج للمشروع.

36 - **الرصد والتقييم.** سيتبع المشروع نظاماً للرصد والتقييم موجه نحو النتائج والأثر، يرفع بانتظام تقارير عن مؤشرات نظام الإدارة بالنتائج والأثر للصندوق، وأهم معالم نظام الرصد والتقييم هذا هي: (i) تكامله مع نظم جمع البيانات التي تستخدمها الوكالات المنفذة؛ (ii) لا مركزية جمع البيانات وتخويل لجنة تنمية العمادة بها؛ (iii) تيسير عملية التعلم. وقد عجلت حالات التأخير المتكررة في تنفيذ الدراسات الأساسية بقيام الحكومة بعمل هذه الدراسة كجزء من عملية التقييم، ومن المقرر أن يصدر التقرير في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

37 - **إدماج قضايا الجنسين في تيار التنمية الرئيسية.** يعالج المشروع عدم المساواة في حصول النساء على فرص في سوق العمل، وكذلك وجود ثغرات في وصول وكالات التنمية إلى المرأة. وينطبق ذلك بشكل خاص على الانتباه غير الكاف الذي تعطيه المؤسسات الزراعية لدور المرأة الاقتصادي في إدارة المزارع. وفي مقابل ذلك، فإن بعض الإدارات مثل المكتب الجهوي للتشغيل والعمل المستقل تصل بصورة جيدة إلى النساء في المناطق الحضرية، ولكنها ليست نشيطة بالقدر الكافي في المناطق الريفية. ويهدف المشروع إلى سد هذه الثغرات بدعم لا مركزية الخدمات الاستشارية في مجال التنمية الزراعية وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة والاستهداف المنظم للعمالة الأسرية من النساء، في أنشطة الإرشاد الزراعي وتحديد المستفيدين على أساس الحصص لتشجيع المكتب الجهوي للتشغيل والعمل المستقل على اتخاذ التدابير اللازمة لتوصيل الخدمات إلى النساء. وسوف تحصل الوكالات المنفذة على تدريب على قضايا التمايز بين الجنسين كجزء من بناء قدراتها بشكل عام. وسيتم تعيين ثلاث نساء على الأقل لتمثيل المرأة في لجنة تنمية العمادة، كما سيحصل كل أعضاء اللجنة على تدريب على قضايا التمايز بين الجنسين.

زاي – المبررات الاقتصادية

38 - تشير التقديرات إلى أن إيرادات منطقة المشروع ستزيد بنسبة 60% عندما يكتمل المشروع تماما، وعلى أساس إتباع أساليب محسنة في الإنتاج والإدارة. ومن المتوقع أن يؤدي عنصر تنمية المشروعات الفردية الصغيرة إلى خلق 800 1 فرصة عمل جديدة وتعزيز 800 مشروع صغير على الأقل. وبناء على ذلك جرى تحديد الفوائد كميا، وتبين أن معدل العائد الداخلي هو 15 في المائة. كما تبين من تحليل الحساسية أن معدل العائد الداخلي سيظل قويا حتى عندما تزيد التكاليف بنسبة 37% أو عندما تقل الفوائد بنسبة 27%، قياساً بتكلفة الفرصة البديلة بنسبة 10 في المائة. ومن بين الفوائد المعنوية زيادة قدرات المجتمع المحلي ورأس المال البشري، والاعتراف المتزايد بدور المرأة الاقتصادي والاجتماعي.

حاء – المخاطر

39 - النهج التشاركي ونهج التنمية المحلية اللذان يقوم عليهما المشروع معرضان لعدد من المخاطر. وأهم هذه المخاطر صعوبة التوفيق بين تخطيط الاستثمارات اعتمادا على العرض كما هو حادث على مستوى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وغيرها من الهيئات العامة، وبين تنفيذ أنشطة الاستثمار اعتمادا على الطلب الذي يروج له المشروع. والخطة هنا هي التغلب على هذه الصعاب بدعم تدريب موظفي الوكالات المنفذة على نطاق واسع على التنمية التشاركية والتنمية التي تراعي التمايز بين الجنسين، بما يضمن الاتصالات المستمرة، ورصد هذه الاتصالات والمعلومات المرتدة بين المجتمعات المحلية والإدارات الفنية، وضمان الارتباطات الجيدة بين التخطيط للمجتمعات المحلية والتخطيط والتنمية المحليين على المستويين الجهوي والحكومي.

طاء – الأثر البيئي

40 - صُنّف المشروع ضمن الفئة "باء". ومع الفوائد العديدة لتمويل مرفق البيئة العالمي، سيستطيع المشروع أن يجتذب استثمارات إضافية من المجتمعات المحلية في صون التربة ومكافحة تآكلها بهدف تحويل المسار الحالي للاعتماد على الحكومة في هذه الاستثمارات. وسوف يسمح ذلك أيضا بظهور شراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذها، وصون التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية.

ياء – السمات الابتكارية

41 - في سياق المشروعات التي يمولها الصندوق في الجمهورية التونسية، يمثل هذا المشروع السمات الابتكارية الجديدة التالية: (i) مساعدة سلطات الإدارة الزراعية الجهوية والحكومة المحلية في الأخذ بنموذج عملي يستجيب للنهج القائم على الطلب والذي يضرب بجذوره في نهج التنمية التشاركية؛ (ii) الاستجابة بصورة أفضل للانشغال بتوفير فرص عمل للشباب بالذات؛ (iii) زيادة الاهتمام بإدخال تحسينات على جودة الخدمات الاستشارية الحالية للأعمال التجارية دعماً لفرص العمل، وزيادة فرص الحصول على هذه الخدمات؛ (iv) التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في تقديم خدمات الإرشاد الزراعي إلى أصحاب الحيازات الصغيرة.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

42 - تشكل اتفاقية القرض بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

43 - والجمهورية التونسية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

44 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

45 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى الجمهورية التونسية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها عشرة ملايين وتسعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (10 900 000 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد غايته 15 أكتوبر/تشرين الأول 2023 بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، ويتحمل فائدة سنوية تعادل سعر الفائدة الاشاري الذي يحدده الصندوق سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة
المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 7 ديسمبر/كانون الأول 2005)

1 - ستقوم الحكومة التونسية ("الحكومة") سنويا بتضمين ميزانيتها الوطنية مبلغا يعادل الأموال النظيرة للمشروع بما يتفق وإجراءاتها المطبقة وما تنص عليه برامج العمل وميزانيات المشروع السنوية. وتمثل الأموال النظيرة ما يقع على عاتق الحكومة من إعفاء من الضرائب والرسوم على السلع والخدمات في المشروع وأيضا مساهمة الحكومة في تمويله. وسيدرج المشروع في الخطة الحادية عشرة وفي الميزانية الوطنية، وستتيح الحكومة الأموال النظيرة لوزارة الفلاحة والموارد المائية (الوكالة الرائدة للمشروع خلال فترة تنفيذ المشروع.

2 - ستكون وحدة الرصد والتقييم التابعة للوحدة المحلية للتخطيط والتنسيق مسؤولة عن تصميم وتنفيذ وتنسيق نظام للرصد والتقييم ووضع اللمسات الأخيرة عليه. وسيشتمل هذا النظام على التالي:

(أ) تنفيذ ترتيبات للرصد والتقييم من القاعدة إلى القمة في خطط التنمية التشاركية وعقود الإدارة بناء على المعلومات التي توفرها لجان تنمية العمادة بمساعدة من فرق الدعم التي ستتشكل بموجب المشروع وفقا للأنماط المصممة تحت مسؤولية الوحدة المحلية للتخطيط والتنسيق؛

(ب) التجميع الدوري لتقارير عن الأنشطة المعدة على أساس الأنماط التي يصممها شركاء التنفيذ المختلفين تحت مسؤولية الوحدة المحلية للتخطيط والتنسيق؛

(ج) رصد المؤشرات الاقتصادية – الاجتماعية من خلال مسوحات خط الأساس، والقيام كل عام بمسح معمق على عدد صغير من المزارع الإشارية؛

(د) الإعداد لجلسات دورية للتقييم الذاتي والتنسيق في ظل المشروع، واستعراض منتصف الفترة للمشروع في السنة الثالثة منه، وتقرير إنجاز المشروع؛

(هـ) الإعداد لتقييم منتصف الفترة وتقييم الانجاز في السنتين الثالثة والخامسة على التوالي. وسيعجل وسيتيح تقرير منتصف الفترة تحديد آفاق إضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة التخطيط والبرمجة ضمن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، وأيضا على لجان تنمية العمادات وإشراك المجتمعات المحلية في تمويل المجلس الزراعي ومجلس الأعمال؛

(و) سيتيح نظام الرصد والتقييم إمكانية رصد وتقييم أثر المشروع بما يتماشى والمبادئ الأساسية لنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق.

الملحق

3 - لن يسمح بتمييز من أي نوع كان في عملية تعيين ونقل موظفي المشروع وذلك بما يتماشى مع التشريعات المطبقة في تونس. ومع أخذ هذا بعين الاعتبار، ستقوم الحكومة بإعطاء الأفضلية للمرشحات من النساء، في حال كانت جميع المؤهلات الأخرى متساوية، وخاصة في المناصب التقنية التي سيتم ملؤها بموجب المشروع. وقد وافقت الوكالة الرائدة للمشروع وأطراف تنفيذه على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتعزيز نطاق أنشطة المشروع التي تفيد النساء الريفيات من خلال استخدام سلسلة من الأدوات مثل مؤهلات الموظفين واللمحات العامة عنهم، والحصص، ووضع تفضيلي لسلاسل السلع الزراعية أو الاقتصادية التي تلعب فيها النساء دورا قياديا.

4 - ستؤمن الحكومة على موظفي المشروع ضد الحوادث والمخاطر الصحية بما يتفق مع التشريعات المطبقة في تونس.

5 - ستتبنى الوكالة الرائدة للمشروع نظاما للمحاسبة يحدد بوضوح العمليات المتأصلة في المشروع.

6 - ستضمن الحكومة، كجزء من المحافظة على الممارسات البيئية السليمة، إتباع ممارسات مناسبة لمكافحة الآفات بموجب المشروع. ولهذه الغاية، ستضمن عدم اشتمال المبيدات التي تشترى بموجب البرنامج على أي مبيدات محظورة بموجب مدونة قواعد السلوك الدولية لتوزيع واستخدام المبيدات، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بصيغتها المعدلة من حين لآخر، أو المدرجة في الجدول 1 (بالغة الخطورة) والجدول 2 (الخطرة جداً) من التصنيف الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية للمبيدات بحسب خطورتها وتصنيف عام 1996–1997، بصيغته المعدلة من حين لآخر.

7 - حدد ما يلي على أنه شروط مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تكون الحكومة قد أرسلت إلى الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن سلطة تونسية بالشكل والمضمون اللذين يقبلهما الصندوق؛

(ب) أن تكون الوحدة المحلية للتخطيط والتنسيق قد أنشئت ضمن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في سليانة؛

(ج) أن يكون الموظفون الرئيسيون في الوحدة المحلية للتخطيط والتنسيق؛ أي منسق الوحدة، والموظف المسؤول عن الرصد والتقييم، والموظف المسؤول عن وحدة التخطيط/البرمجة، والموظف المسؤول عن وحدة دعم التنفيذ قد عينوا أو ندبوا بما يتماشى مع الإجراءات المطبقة على الخدمة المدنية في تونس وبالصورة التي يقبلها الصندوق.

(د) أن يتم توقيع اتفاقية لإطار الشراكة بين الوكالة الرائدة للمشروع والمكتب الجهوي للتشغيل والعمل المستقل، ومكتب تنمية المنطقة الشمالية الغربية.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

TUNISIA

Land area (km^2 thousand) 2003 1/	155
Total population (million) 2003 1/	9.90
Population density (people per km^2) 2003 1/	64
Local currency	Tunisian Dinar (TND)

GNI per capita (USD) 2003 1/	2 240
GDP per capita growth (annual %) 2003 1/	4.4
Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/	3
Exchange rate: USD 1 =	1.3 TND

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	1.2
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	17
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	19
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	73
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2003 1/	4.15
Female labour force as % of total 2003 1/	33
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	112 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	73 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 2/	12 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	4 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	6 a/
Physicians (per thousand people) 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2002 2/	82
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	80
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	9
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2003 1/	368 a/
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	105
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	1 846
Land Use	
Arable land as % of land area 2003 1/	18 a/
Forest area as % of total land area 2003 1/	3 a/
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	8 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2003 1/	25 037
Average annual rate of growth of GDP 2/	
1983-1993	3.8
1993-2003	4.8
Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
% agriculture	12
% industry	28
% manufacturing	18
% services	60
Consumption 2003 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	17
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	62
Gross domestic savings (as % of GDP)	21
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2003 1/	8 027
Merchandise imports 2003 1/	10 910
Balance of merchandise trade	-2 883
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2003 1/	-2 073
after official transfers 2003 1/	-730
Foreign direct investment, net 2003 1/	541
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	-2
Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2003 1/	15 502
Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	75
Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	13
Lending interest rate (%) 2003 1/	n/a
Deposit interest rate (%) 2003 1/	n/a

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2005
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

PREVIOUS IFAD FINANCING IN TUNISIA

Project/Programme Name	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Approved Loan/Grant Amount (USD '000)	Disbursement (as % of approved amount)
Development Project of Small and Medium-size Farms in the Governorates of Kef and Siliana	AFESD	I	05 Dec 80	02 Oct 81	31 Dec 88	L - I - 59 - TN	19 000	100
Sidi Bouzid Irrigation Project	World Bank: IBRD	O	13 Dec 83	05 Jul 84	30 Jun 93	L - I - 139 - TN	7 300	99
Sidi Bouzid Rainfed Agriculture Development Project	AFESD	O	05 Sep 85	27 Mar 86	30 Jun 94	L - I - 175 - TN	6 000	92
Pilot Project in Algeria and Tunisia for the Integrated Rural Development of the Mellegue Watershed	AFESD	O	15 Sep 88	01 Jun 89	30 Sep 99	L - I - 227 - TN	12 000	95
Sidi M'Hadheb Agricultural and Fisheries Development Project	AFESD	O	12 Dec 91	07 Aug 92	30 Jun 01	L - I - 298 - TN	11 261	92
Integrated Agricultural Development Project in the Governorate of Kairouan	AFESD	O	02 Dec 93	07 Aug 95	31 Dec 04	L - I - 348 - TN	16 052	100
Integrated Agricultural Development Project in the Governorate of Siliana	AFESD	O	06 Dec 95	17 Jun 96	31 Dec 05	L - I - 394 - TN	11 261	99
Integrated Agricultural Development Project in the Governorate of Zaghouan	AFESD	O	03 Dec 98	14 Dec 99	31 Dec 07	L - I - 499 - TN	16 052	36
Agropastoral Development and Local Initiatives Promotion Programme for the South-East	UNOPS	O	05 Sep 02	08 Apr 03	31 Dec 10	L - I - 593 - TN	18 746	31
Total for Tunisia: 9 projects							**114 717**	

AFESD : Arab Fund for Economic and Social Development
I : Intermediate
IBRD : International Bank for Reconstruction and Development (World Bank Group)
O : Ordinary
UNOPS : United Nations Office for Project Services

LOGICAL FRAMEWORK

Résumé descriptif	Indicateurs de performance objectivement vérifiables	Moyens de vérification	Suppositions/risques
Objectifs de développement			
l'amélioration durable des revenus et des conditions de vie de la population rurale dans le gouvernorat de Siliana.	• Nombre de ménages défavorisés, dont l'indice d'accumulation de biens a augmenté • Réduction de la prévalence de la malnutrition infantile • Nombre de ménages bénéficiant d'une plus grande sécurité alimentaire • Nombre de ménages bénéficiant des interventions du projet, par groupe socio-économique • Diminution de l'écart entre la rémunération des hommes et femmes ouvriers agricoles .	Statistiques des programmes 26/26 Enquête de base du CNEA, 2005 Enquête socio-économique à mi-parcours et finale	Maintien du taux de croissance de l'économie Maintien de la priorité accordée à un développement économique et social
Objectifs du projet			
1. Améliorer les revenus agricoles grâce à la participation et prise en charge par les communautés de la valorisation et conservation des ressources naturelles. 2. Améliorer l'accès des jeunes ruraux (hommes et femmes) aux possibilités d'emplois. 3. Développer les capacités institutionnelles à engager un développement intégré, participatif, équitable et répondant à la parité hommes-femmes. 4. Assurer que la gestion durable des sols soit prise en compte comme un axe essentiel du développement local par l'ensemble des acteurs locaux et par les décideurs au niveau national.	- Nombre de ménages faisant état d'un accroissement de la marge brute de leur production agricole et animale - Augmentation de la part de financement privé et des collectivités dans la gestion durable des terres - Nombre de jeunes filles et garçons ayant trouvé un emploi (ou auto-emploi) grâce au projet - Ratio des emplois saisonniers aux emplois permanents (pour les jeunes filles et garçons). - Degré d'autonomie des comités de développement de imada et de groupements d'intérêt - Mécanismes mis en place par le CRDA pour favoriser la programmation intégrée des investissements et l'attention aux questions d'équité et parité - Coordination horizontale et verticale améliorée concernant planification et mise en œuvre de conservation eaux et sols - Mesures d'incitation et de sanctions mises en place en faveur de la gestion durable des sols	Enquêtes socio-économiques de base, mi-parcours et d'achèvement Modèles d'exploitation à la revue à mi-parcours et finale	Processus de programmation participative a un ancrage institutionnel dans le mode de fonctionnement et programmation/ budgétisation au niveau du CRDA et administration locale. Mécanismes de gestion de la sécheresse déclenchés à temps en cas de sécheresse. Cadre réglementaire de la conservation de l'environnement maintenu en place.

Résumé descriptif	Indicateurs de performance objectivement vérifiables	Moyens de vérification	Suppositions/risques
Résultats du projet pour l'objectif 1 : Améliorer les revenus agricoles grâce à la participation et prise en charge par les communautés de la valorisation et conservation des ressources naturelles..			
R.1.1. Activités sont programmées en fonction de leur intérêt pour les ménages défavorisés, femmes, et jeunes. R.1.2. Effet multiplicateur des investissements sélectionnés au niveau des PDP et contrats programmes	- Nombre de ménages défavorisés, femmes, et jeunes ayant bénéficié des activités des contrats programmes - Nombre total de bénéficiaires PDP - Taux de rentabilité de l'investissement - Effets directs à court terme sur accroissement des revenus des ménages pauvres et des emplois dans la zone	Classification selon le niveau socio-économique des bénéficiaires Analyse financière des coûts et bénéfices des investissements retenus par les comités de développement d'imada Suivi des contrats programmes	Appropriation de l'approche participative par les services du CRDA et de l'administration locale Gouvernement Tunisien et loi sur la passation des marchés donne priorité à la sous-traitance et tâcheronnat pour les travaux au lieu de la régie.
Composante 1 : Développement intégré participatif: Activités pour l'objectif 1 - Appui conseil agricole. - Soutien à la polyculture en sec et irrigué - Soutien à l'élevage - Réhabilitation de périmètres irrigués - Construction de nouveaux périmètres - Consolidation des travaux CES - Construction de nouveaux travaux CES	 - Nombre d'exploitants agricoles et aide-familiales encadrés par le conseil agricole - Nombre d'exploitants agricoles et aide-familiales ayant adopté partiellement ou totalement le paquet technologique recommandé - Nombre d'Ha plantés par espèces, en irrigué et en sec - Type et nombre d'animaux distribués, vaccinés - Taux d'intensification dans chaque périmètre réhabilité - Nombre des hectares sous périmètre irrigué - Taux d'intensification dans chaque nouveau périmètre - Nombre d'Ha consolidés - Nombre d'Ha sous CES - Taux de distribution de l'eau (en jours) par rapport aux besoins	Suivi des contrats programmes	Adéquation entre investissements et capacités financières des ménages.

Résumé descriptif	Indicateurs de performance objectivement vérifiables	Moyens de vérification	Suppositions/risques
- Adduction en eau potable réaménagé ou construite - Entretien et construction de pistes - Parrainage auprès des autorités locales des activités du PDP non financées par le projet - Appui aux communautés dans la formulation de plans de développement participatifs et de leur présentation aux pouvoirs locaux	- Nombre et type de pistes - Taux de réalisation des activités parrainées par le projet auprès d'autres instances. - Nombre de PDP et CP par an		
Résultats du projet pour l'objectif : Améliorer l'accès des jeunes filles et garçons ruraux aux possibilités d'emplois.			
R 2.1. Adéquation réalisée entre formation des demandeurs d'emplois et opportunités de travail. R 2.2. Nouvelles entreprises crées R.2.3. Entreprises existantes renforcées	Nombre de jeunes filles et garçons par type de formation professionnelle. Nombre d'entreprises (micro-petites-moyennes) installées et en activité. Nombre d'emplois crées Nombre d'entreprises renforcées par type d'entreprises Taux d'accroissement du chiffre d'affaires et d'emplois dans les entreprises renforcées.	Suivi des contrats programmes . Suivi du BRETI et ODNO.	Politique de soutien de l'emploi et de l'égalité des chances est poursuivie. Prospection constante sur les marchés de l'emploi et leur degré d'expansion
Composante 2 : Appui aux entreprises et à la promotion de l'investissement privé : Activités pour l'objectif 2 - Décentralisation de l'encadrement des demandeurs d'emploi et du suivi de la micro-entreprise au niveau du BRETI. - Dotations du BRETI de fonds de formation et d'études. - Renforcement des capacités de l'ODNO dans les activités de suivi économique et de prospection de marchés et des investisseurs privés. - Aménagement des zones de petits métiers	Nombre de promoteurs et promotrices recevant appui conseil, par type de lieu d'installation (urbain, peri-urbain, rural) Nombre de cadres du BRETI formés. Nombre de cadres de ODNO formés Taux de satisfaction avec étude ODNO de faisabilité et de marché Nombre de personnes (hommes, femmes) bénéficiaires pour chaque zone de petits métiers/ artisanat	Suivi des contrats programmes Suivi BRETI et ODNO	Budget de fonctionnement et d'équipement du BRET et ODNO sont renforcés

Résumé descriptif	Indicateurs de performance objectivement vérifiables	Moyens de vérification	Suppositions/risques
Résultats du projet pour l'objectif 3 : Développer les capacités institutionnelles à engager un développement intégré, participatif et répondant à l'équité sociale et parité hommes-femmes.			
R.3.1. Capacité d'organisation au niveau communautaire renforcée R. 3.2. Compétences accrues des services du CRDA à intégrer aspects techniques, socio-économiques (équité sociale et parité hommes-femmes) R 3.3. Système de suivi et évaluation est opérationnel	Nombre d'organisations fonctionnelles Nombre de femmes dans les comités de gestion de ces organisations Nombre de cadres techniques qui valident les propositions des comités de développement sur critères techniques, socio-économiques et équité/ parité Rapport de suivi des réalisations physiques, financières, et des résultats acquis soumis à temps	Suivi des contrats programmes Suivi par UPLC de la validation des actions des PDP par services techniques . Rapport de supervision	Les actions de volontariat mobilisent la population locale. Accent mis au CRDA sur la valorisation des investissements et de la production agricoles. Volonté claire du Ministère de l'Agriculture et FIDA pour établir un SSE approprié.
Composante 3 : Renforcement institutionnel : Activités pour l'objectif 3 : - Etablissement de l'Unité de Planification Locale et Coordination (UPLC). - Formation continue des cadres du CRDA et de l'administration locale sur l'approche participative et l'analyse genre. - Prioritisation des imadats sur la base de leur degré de vulnérabilité. - Mobilisation et organisation des communautés. - Formation et accompagnement des organisations de base - Equipement des organisations informelles en services leur permettant de se constituer une trésorerie et une offre de services (équivalent aux actions d'intérêt local) - Appui à l'enregistrement et officialisation des organisations informelles	UPLC établie et son personnel a les qualifications requises. % décaissement sur le budget Nombre de cadres (hommes, femmes) CRDA formés par type de formation Programmation effective des imadats selon niveau de vulnérabilité. Nombre et type des organisations de base établis ou renforcés Nombre de membres, hommes et femmes, des groupements d'intérêt/ organisations de base formés. Budget de fonctionnement des organisations de base Nombre d'organisations enregistrées et officialisées.	Suivi des contrats programmes Suivi par UPLC (aspects formations) Rapports de supervision (compétences UPLC et gestion financière)	La réglementation autorise l'appui apporté aux organisations informelles (les comités de consultation et les groupements d'exploitants).

Résumé descriptif	Indicateurs de performance objectivement vérifiables	Moyens de vérification	Suppositions/risques
Résultats du projet pour l'objectif 4 : Assurer que la gestion durable des sols soit prise en compte comme un axe essentiel du développement local par l'ensemble des acteurs locaux et par les décideurs au niveau national.			
R 4.1. Les capacités nécessaires pour intégrer la gestion durable des sols au niveau central et local sont renforcées. R. 4.2. La pression sur l'usage des sols est allégée par une utilisation rationnelle des ressources, de meilleures pratiques culturales, la diversification des sources de revenus. R 4.3. Base d'information et de connaissances innovatrices au niveau national et régional en matière de lutte contre la désertification et l'adoption des pratiques de gestion durable des sols, développée et diffusée.	Gestion durable des sols intégrée au niveau du XIe Plan de Développement Régional, des PDP, et du remembrement foncier. Nombre de personnes, hommes et femmes, ayant établi des entreprises viables et à impact environnemental positif. Nombre de demandes reçues et d'initiatives adoptant les connaissances générées.	Rapports de suivi. Etude de base et des effets amplifiés (incremental effects).	Le cadre réglementaire pour la conservation de l'environnement est en place. Le scénario de base est maintenu.
Composante 4 : Gestion durable des terres : Activités pour l'objectif 4 : - Assistance technique pour appuyer l'intégration de la gestion durable des terres au niveau des plans de développement communautaires, nationaux et régionaux. - Complément d'appui apporté à l'initiative du PAN-LCD dans le développement de plans d'action régionaux de lutte contre la désertification. - Sensibiliser les organisations de base à la gestion durable des sols et rôle dans la conservation de l'environnement. - Etude de projets pilotes pour lancer des pratiques agricoles qui fournissent une opportunité pour tester les approches de gestion durable des sols et qui améliorent le niveau de	A élaborer au cours du PDF-B	Document du projet FEM.	Projet soumis au FEM est accepté.

Résumé descriptif	Indicateurs de performance objectivement vérifiables	Moyens de vérification	Suppositions/risques
vie. - Etude de projets pour la conservation et restauration de la couverture végétale critique dans les forêts et les pâturages, et qui peuvent diversifier les revenus. - Etablissement d'un système de suivi et évaluation des sols et de l'impact de la gestion durable des sols. - Mise en place d'un réseau d'échange de connaissances permettant la consolidation des enseignements et la communication des résultats.			

APPENDIX IV

ORGANIGRAMME

Organigramme du projet

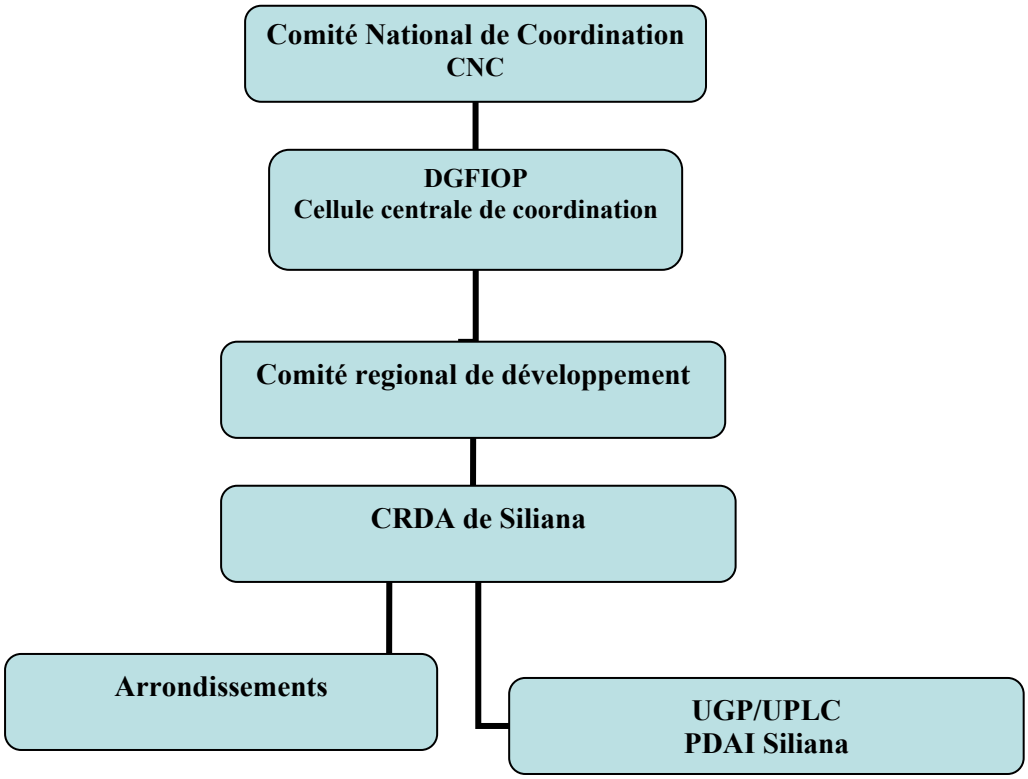

APPENDIX IV

Organigramme du projet au sein du CRDA de Siliana